الأنباء
الاحد 15 نوفمبر 2020

للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مجلس الأمة 2020
وفق الاشتراطات الصحية لـ «كورونا»

مرشح الدائرة الثالثة يؤكد أن الهيئة قامت بدورها الكامل في تعزيز الاقتصاد الوطني

الجبري: للمرة الأولى في تاريخ «هيئة الزراعة» سحب 61 حيازة في المناطق لعدم استغلالها

■ الهيئة كان لها دور كبير في المساهمة بإيجاد الحلول للقضية الإسكانية وتقليص فترات الانتظار وطوابير السكن الحكومي حيث قامت بالتنازل عن 650 ألف متر مربع في منطقة أبوحليفة لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية

مرشح الدائرة الثالثة النائب ووزير الإعلام السابق محمد الجبري

قال مرشح الدائرة الثالثة النائب ووزير الإعلام السابق محمد ناصر الجبري إن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية قامت بدورها المناط بها بشكل كامل في تعزيز الاقتصاد الوطني والمساهمة في توفير الأمن الغذائي خلال أزمة كورونا فضلا عن إجراءاتها في سحب الحيازات المخالفة وتقديم الدعوم لكافة القطاعات بالاتفاق مع وزارة المالية.

وشدد الجبري في تصريح صحافي على أن كل ما قامت به الهيئة يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير كافة درجات الأمن الغذائي المتكامل بشكل فني وتقني مدروس وعلى أسس علمية من خلال المختصين الموجودين في منظمة الفاو.

وأضاف أن من أهم إنجازات الهيئة خلال تشرفه بالإشراف عليها خلال توليه الوزارة أنه ولأول مرة في تاريخ الهيئة تم سحب 61 حيازة زراعية غير مستغلة في المناطق الزراعية وخالفت الاشتراطات القانونية وانتهت كذلك مددها القانونية المحددة وفق القانون واللوائح، مبينا أن كل من خصصت له حيازة في مختلف الأنشطة ولم يطبق الاشتراطات القانونية وكذلك انتهت المدد القانونية تم سحبها.

وأوضح الجبري ان الهيئة كان لها دور كبير في المساهمة في إيجاد الحلول للقضية الإسكانية وتقليص فترات الانتظار وطوابير السكن الحكومي، مبينا ان الهيئة قامت بالتنازل عن 650 ألف متر مربع في منطقة أبوحليفة لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأشار إلى أن الهيئة قامت ومن خلال الجولات المكثفة التي قمنا بها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد بتأمين المخزون الغذائي والتأكد من توافر كل المنتجات الزراعية بما يلبي احتياجات الشعب الكويتي خلال الجائحة وغيرها من الأزمات.

وأكد أن الهيئة وافقت على مقترح عرض منتجات المزارع الكويتي في الجمعيات التعاونية دون وسيط تنفيذا لتوصيات مجلس الأمة في هذا الشأن، فضلا عن منح تصريح عدم تعرض أثناء فترة الحظر الذي تم تطبيقه خلال أزمة كورونا وذلك لأصحاب الحلال والمزارعين.

وأضاف الجبري ان الهيئة كانت لها جهود حثيثة في استمرار توزيع دعم الأعلاف على المربين خلال 4 سنوات دون انقطاع، كما تم افتتاح مكتب دائم لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) في الكويت.

أصدر بياناً انتخابياً أكد فيه أن التغيير قادم وهو عالمي إقليمي محلي

خالد الشطي: المرحلة المقبلة تتطلب رجالا على درجة من الوعي

■ يجب أن تتوافر في رجال هذا العهد وكل عهد النزاهة والترفع عن الأنانية والحزبية والعمل للكويت

مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي

أصدر مرشح الدائرة الأولى النائب خالد الشطي بيانا انتخابيا بعنوان (أمل وعمل) وقال فيه إنه «من حكم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «عند تناهي الشدة تكون الفرجة، وعند تضايق حلق البلاء يكون الرخاء».

وأضاف الشطي في بيانه: «لا أحد ينكر حجم الألم والإحباط الذي يعاني منه المواطن، والهواجس التي تزعج نهاره وتسهد ليله، فبعد أن كان يقلق على مستقبل أبنائه، صار يخشى على حاضره! تتناهبه الهموم من استشراء الفساد والصور القاتمة التي تخيم على المشهد في البلاد، الحقيقية منها والأخرى التي يهول بها الفاسدون ورعاتهم، ليغلبنا اليأس ويسكنا القنوط، فنترك لهم الساحة ونخلي الميدان، فيقضون على الكويت بعد أن سلبوها، حلبوا ما درت، فإذا جف ضرعها ذبحوها، وأكلوها شواء في جزرهم ومنتجعاتهم ومنافيهم!».

الإصلاح

وتابع: «لهؤلاء «لن نسمح» الذين صدقوا الأساطير، وتمثلوا دور الأبطال، وأرادوا بسفههم للكويت الانهيار، ثم لما عجزوا ويئسوا، راحوا يهتفون ويعملون بـ: «علي وعلى أعدائي»!، هيهات، سنحيل رؤاهم أضغاث أحلام، ونقلب أمانيهم سرابا بقيعة، ونتركهم في ظمئهم وحسرتهم يهلكون.. ونمضي في الإصلاح ما استطعنا، متوكلين على الله حامي الكويت وراعيها، بلد العز والحرية والعدالة والمساواة».

وأضاف الشطي: «إن التغيير قادم، وهو عالمي إقليمي محلي، شئنا أم أبينا، هناك خارطة جديدة للعالم، توزيع جديد للقوى والتحالفات، ومناطق النفوذ، وأنظمة الحكم والإدارة، وحتى طبيعة القوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.. إن وجودات وهمية في العالم الافتراضي لا يتجاوز عدد القائمين عليها عشرات، تمكنت من تنظيم مظاهرات كاسحة أسقطت حكومات وغيرت وزارات، وعصابة إلكترونية تقبع خلف شاشات الحواسيب التي يمكن أن تؤدي عمل أسراب من المقاتلات وأرتال من الدبابات ومنظومات صواريخ عابرة للقارات!.. والخطوة الأولى كانت في فيروس نشر وباء أشل الحياة على هذه البسيطة، فعادت «المعمورة» مهجورة مخروبة، وما بعد الشدة إلا الفرج».

وتابع «لكن المرحلة القادمة تتطلب رجالا على درجة كبيرة من الوعي واستشعار المسؤولية، والقدرة على الحركة والديناميكية، يدركون حجم القضية ويستوعبون التغيير القادم، ويعرفون مسارب المضيق التي نجتاز، ومخاطر المنعطف الذي نتخطى، ويتفهمون الواقع الجديد الذي ينتظرنا، والعالم المتحول الذي ستعصف موجاته بنا وتستولي نبذباته علينا. إن الآتي من الأيام يستدعي رجالا مستغرقين في النضال والكفاح، لا يعرفون سأما ولا ملالا، ويعيشون أفقا يزيل اليأس من نفوس أبنائنا ويقتلع جذوره من تربة وطننا، ويأخذ بأيديهم لبناء وتطوير حقيقي، يتمكن من مواكبة الزمان ومتغيراته، ويستطيع مجاراة المحيط ومتطلباته، ويحول دون مطامع القريب والبعيد في خيراته».

النزاهة

وقال إن «الصفة الأهم التي يجب أن تتوفر في رجال هذا العهد، وكل عهد، هي النزاهة والترفع عن الأنانية والشخصانية والحزبية.. هذه مهمة لا ينهض بها ويقوم عليها إلا رجال يعملون للكويت وأهلها فحسب، يتحسسون مواطن الضعف والعجز، وينبرون لعلاجها، يسمون فوق التصنيفات القاتلة التي أزرت بنا حتى الآن، وتتهددنا لتقضي علينا: الطائفية والقبلية والعنصرية والطبقية. وينطلقون من وطنية حقيقية، لا تتنكب «المعارضة» قوسا يرمي الخصوم ويصيب الأطماع! ولا يكررون شعارات جوفاء، لم تلق في أنفسهم هامش صدق، فكيف عساها أن تخلق في فضاء الوطن الأصداء؟!».

غد مشرق

وبين «من رجاء يرتكز على الإيمان بعزيز جبار، يقهر بتدبيره ويرغم، فيخضع له كل شيء، يلوح غد مشرق ينتظرنا.

ومن التوكل عليه، واللجوء إليه، والعمل بالأسباب التي خلقها لتجري الأمور وفقها، نلتزم خيارا يفرغ الذمة الشرعية، ويحسن أداء الأمانة الوطنية.. نرجو تأييده تعالى، ونلتمس مدده من أوليائه، ونرقب نصره على يد المخلصين من عباده».

مرشحة الدائرة الثالثة أكدت أن التداخل بين السلطات يشكل عائقاً أمام الإصلاح

شيخة الجاسم: الدستور نصّ بوضوح على فصل السلطات واستقلالية القضاء

■ في كل ديموقراطيات العالم التصويت على القوانين مسؤولية السلطة التشريعية وفي بعض الديموقراطيات العريقة يصوّت الوزير عندما يكون جزءاً من الحزب الفائز

مرشحة الدائرة الثالثة د. شيخة الجاسم

قالت مرشحة الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة 2020 د. شيخة الجاسم إن التداخل المقصود أو غير المقصود بين السلطات يشكل عائقا كبيرا أمام أي إصلاح لأنه يعتبر أداة لرمي المسؤوليات على الآخرين، مبينة أن الدستور نص نصا واضحا على استقلالية السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفصلها عن بعضها، ولكن عند التطبيق هل السلطات منفصلة؟

وبينت الجاسم أنه لا يوجد فصل بين السلطات «وكمثال على ذلك فالسلطة القضائية تأخذ رواتبها من السلطة التنفيذية، وليس فقط رواتبها بل تعييناتها وحوافزها أيضا أي وجودها مرتبط بالحكومة، متسائلة: فأين استقلالية القضاء إذن؟

وأشارت الجاسم إلى أنه في كل ديموقراطيات العالم فإن التصويت على القوانين هو مسؤولية السلطة التشريعية، وفي بعض الديموقراطيات العريقة يقوم الوزير بالتصويت عندما يكون جزءا من الحزب الفائز وحائزا اعتمادا برلمانيا فهو أصلا مشكل الحكومة والفائز بالانتخابات، ولكن عند المناداة بحكومة شعبية، فمن الطبيعي أن تصوت الحكومة على القوانين.

واستشهدت د.الجاسم بالبرلمان البريطاني، حيث انه «مثلا فاز حزب المحافظين بالانتخابات البرلمانية في بريطانيا فهو يشكل الحكومة وقد قام بتشكيلها من أعضاء منتخبين أي أن كل الفريق من أعضاء منتخبين، مبينة أن هذه الفرضية ليست مستحيلة بل قابلة للتطبيق». وبينت د.الجاسم أن الفساد الإداري هو جزء من الفساد السياسي؛ لأن المحاصصة تبدأ بتشكيل الحكومة ثم تتفرع بنفس الآلية وبنفس العقلية، لذلك اليوم محاربة الفساد تصل إلى مديري الإدارات؛ لأن هذه الشبكة لها عراب يتحكم بكل أدائها وتفاصيلها، وبهذا السبب بنفس آلية فساد التعيينات ينتج عنها بشكل حتمي فساد الأداء والفساد الإداري والمالي، فبالتالي عندما يشعر شخص ما بأن محمي حماية مطلقة من المساءلة القانونية فسوف يفسد.

تنقيح الدستور... ووأد الأفكار

خلود عبدالله الخميس
مختصة بالإعلام السياسي

يوم 11 نوفمبر الذكرى الثامنة والخمسون لإعلان دستور 1962 للكويت، والذي وضعه المجلس التأسيسي برغبة أمير الكويت آنذاك الشيخ عبدالله السالم الصباح لهذا الغرض، حيث أصدر في السادس والعشرين من أغسطس 1961 مرسوما أميريا لإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي لعشر دوائر انتخابية يختار منها الشعب مرشحيه، ليتكون المجلس من عشرين مرشحا وأحد عشر وزيرا، وانعقد المجلس في اثنين وثلاثين جلسة أقر خلالها دستور الكويت المعروف بدستور 62، واستمر المجلس التأسيسي في عمله حتى العشرين من يناير 1963 ليحل نفسه والدعوة لأول انتخابات برلمانية لاختيار أعضاء أول مجلس للأمة.

والدستور لغة كلمة فارسية تعني الدفتر الذي تكتب فيه أسماء الجند، والذي تجمع فيه قوانين الملك، وتطلق أيضا على الوزير، وهي مركبة من كلمة «دست» بمعنى قاعدة، وكلمة «ور» أي صاحب، وانتقلت إلى العربية من التركية بمعنى (قانون، وإذن) ثم تطور استعمالها حتى أصبحت تطلق الآن على القانون الأساسي في الدولة، وأفضل اختصار لمعنى الدستور ما جاءت به لغتنا العربية: «هي القاعدة يعمل بمقتضاها».

أما في التعريف الاصطلاحي فالدستور مجموعة الأحكام التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وبيان حقوق المواطنين وواجباتهم.

ونحن على أبواب الخامس من ديسمبر، الانتخابات البرلمانية في الكويت، نجد الكثيرين يصنفون أنفسهم حماة للدستور، قد لا يعلمون أغلبية مواده التي بالفعل تدعو لحمايته والدفاع عنه والتمسك بما يدعم القيم العامة ذات المثل العليا المشتركة لبقاء المجتمع واستمراره ضمن منظومة الحقوق والواجبات تفصيلا، لذلك فمن أسس تدعيم المواطنة أن يعرف الشعب مواد الكتاب الذي يتحكم في العلاقة بينه وبين الدولة بمؤسساتها، وأقول يعلم من باب رفع الجهالة عن العامة عبر الكتيبات التوعوية، ويجب أن يكون في كل بيت فرد واحد على الأقل يعرف مواد الدستور بعمومية ليعطي واجباته ويأخذ حقوقه.

لكن هل معرفة الدستور هي حد الكفاية وسقفها؟ لأجيب عن التساؤل عزيزي القارئ سآخذك معي لمدرج القاعة 112 في كلية العلوم السياسية منتصف الثمانينيات، عندما تناولت في بحث علمي في جامعة الكويت أثناء دراستي قضية كان مجرد التفكير فيها آنذاك محرما، فكيف بمناقشتها في معقل القوى الوطنية، أو كما يطلقون على تيارهم «الديموقراطيين» ومن طالبة لم تتعد العشرين، وهي قضية تنقيح الدستور؟!

وجد البحث الكثير من الاعتراضات لم يعط أصحابها فرصة لفهم التفاصيل، ورجموا الفكرة قبل الانتقال لعرض المباحث من أسباب أهمية التعديل في الدساتير حتى لا تأخذ قدسية خادعة، والمواد المقترح إلغاؤها وأخرى يجب تعديلها ولماذا.

كانت الهجمة على الفكرة، ولأن أستاذ المادة كان من «الديموقراطيين» لم يمنح البحث العلمي المحكم لا الوقت اللائق، ولا الدرجة العلمية التي يستحقها بصفته مكتمل أركان البحث العلمي، بغض النظر عن موضوعه، ولا الحياد في إدارة النقاش المفروض مهنيا.

الآن: أسقط القصة أعلاه على سلوك الشارع الانتخابي وغير الوجوه والزمان والمكان والفكرة فقط، فستجد البحث العلمي المكتمل الأركان (الفكرة) وهو يكافح ليعبر عن نفسه، والباحث النشط (صاحب الفكرة الجديدة) المهتم بالتغيير عبر الوسائل الأكاديمية المتاحة ولكن ليس لديه زخم من الدعم، وستجد المعترضين (العامة المتمسكة بآراء معلبة) من دون معرفة تامة بالموضوع فقط لمخالفة الفكرة لأصنام يؤمنون بها، ولكن الأشد حزنا والأكثر تأثيرا في المشهد هو الأستاذ الدكتور (السياسي المتنفذ) المسؤول عن منح البحث حق العرض العادل، وهو أدنى حق مشروع ومفروض، يقف بلا أي تأنيب ضمير وبكل وقاحة بصف رأيه متجاوزا كل الأعراف والقوانين.

هكذا تدار الساحة السياسية، والحياة تسير في دوائر والأحداث تعيد نفسها.